

الواقع الجغرافي والاقتصادي للنفط العراقي رؤيتان متناقضتان - دراسة في الجغرافية السياسية

أ.م.د محمد محي لهماص

جامعة المستنصرية - كلية التربية - قسم الجغرافية

مقدمة

يتفق الباحثون على أن النفط أصبح أحد المحاور الرئيسة للصراع الاقتصادي والسياسي في العالم اليوم ، لما يتمتع به من مزايا هامة وعديدة ، فهو سلعة إستراتيجية لها أهميتها في وقت السلم والحرب على السواء .

وكان للعراق حصة كبيرة من هذه الثروة وهناك من الدلائل ما يشير إلى ذلك ، والتي تمثل مؤشراً أساسياً لتمويل عملية التنمية وارتفاع دخل الفرد العراقي وانخفاض مستوى الفقر أو وضع نهاية له ، فهي حقا هبة من هبات الطبيعة للعراق ، وهو ما يتعين على السياسات أن تسعى إليه في رفاه السكان وزيادة الأصول المالية الأجنبية .

هذا ما يؤمل تفسيره ويفترض إحصائياً بالعائدات ووفورات الإنتاج في المجال البحثي ، وخاصة أن للعراق تضمينات أخرى في تقرير الثروة .

وتصح هذه الحال أن أديرت على النحو المناسب بقصد زيادة المنافع الاقتصادية واستمرار الحكومات على التفكير السليم في إدارة الدولة .

ولكن عدلت هذه الحسابات في ضوء ما خلفته الحرب العراقية الإيرانية ، وأحداث آب ١٩٩٠ وعملية ما سمي بعاصفة الصحراء في ١٦ / كانون الثاني / ١٩٩١ ، وما تبعها من عقوبات اقتصادية ، استمرت إلى عام ٢٠٠٣ والتطورات التي حدثت باحتلاله من قبل الولايات المتحدة ، والمشكلات التي حدثت بعد ذلك .

هذا قد لا يكون غريباً إذا ما نظرنا إلى تاريخ العراق الحافل بالغزوات بسبب خيراته الكثيرة والمتنوعة وهناك الكثير من الآراء والاجتهادات للربط بين الاحتلال الحالي والنفط .

وتأسيساً على ما عرض من أنفاق العائدات النفطية على التسليح وشن الحروب وسلبية الاحتلال الأمريكي ، توقفت عملية التنمية الاقتصادية ، علاوة على خسائر مالية وتراكم الديون الخارجية ، جعل الأوضاع الاقتصادية وغيرها تزداد تدهوراً يوماً إثر آخر ، ويوحى هذا باستهلاك المورد القابل للنفاذ لغير العراقيين ، وهو هدف هذا البحث الذي أستند على المنهج التحليلي الجغرافية السياسية ، وافترضاً ، على أن جميع ربوع المورد يتم استهلاكها بعد تقدير مخزونها ، شاملة تغيرات عدة في البلد وهي مشكلة البحث التي تمثل وجهة نظر الباحث للأحداث الملموسة وغير الملموسة في العراق .

- ولمعرفة هذه المتغيرات من الأحداث أقتضى مناقشة ما يأتي :-
- أولاً : ظواهر من واقع العراق الجغرافي .
- ثانياً : الموارد النفطية.
- ثالثاً : التاريخ السياسي للعراق .
- رابعاً : الآثار المالية على العراق .
- خامساً : تقرير دالة الأحداث: نظرة شاملة.
- وخاتمة لهذه الحقائق وما يخالفها وتطلعات المستقبل.

أولاً : ظواهر من واقع العراق الجغرافي :

في هذا الجزء من البحث لن نعرض مادة جغرافية إقليمية شاملة تجمع ظواهر أرض وسكان العراق ، كما مدون في كتب الجغرافية التي تناولت وصف العراق وفقاً لخصائصه ونستشهد بها ، لأننا نقتصر على القليل منها بما يفي بحاجة هذه الدراسة ، ونشير إليها كما يأتي :

هنالك شروح وتعريفات تكشف عن معنى أسم العراق في كلام العرب ، مثل البكري والمسعودي والحموي وبقا وغيرهم وفي مختلف الأزمنة التي ورد الشرح فيها ، وهذه على اختلافها ذات دلالة تفصح عن واقع الخير والعطاء ، فسموا خضرة العراق سواداً^(١). والتي لها مدلول زراعي وطبيعة الأرض التي يشغلها ، فوصفه ابن حوقل بأنه (أعظم الأقاليم منزلة وأجلها صفة وأغزرها جباية وأكثرها دخلاً . . .)^(٢).

- يطلق على العراق أسم أرض الرافدين أو وادي الرافدين^(٣).

أو هبة الرافدين ، كما يطلق على مصر هبة النيل ، لأن أنهار العراق أساس ثروته ، ليس أقدم العصور وإنما في الوقت الحاضر على الرغم من الحقائق الجغرافية ، بأن مصدر مياهه بإستثناء نهر العظيم تقع خارجة ، ولكن ليس بمثل نهر الراين في هولندا على سبيل المثال . وهكذا يجمع العراق بين خصب الأرض ووفرة المياه وإمكانية إشباع حاجاته الأساسية والثانوية منهما بعد قدرة القيادة فيه على التفكير السليم وبراعتها في رسم الخطط على أسس علمية وتطبيقها .

(١) طه باقر ، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة ، الجزء الاول ، بغداد ، دار الشؤون الثقافية العامة ، ١٩٨٦ ، ص ١٤٦ .

(٢) أبي القاسم بن حوقل النصيبي ، صورة الارض ، بيروت ، مكتبة الحياة ، سنة — ، ص ٢١٠ .

(٣) أحمد سوسة ، حضارة وادي الرافدين بين الساميين والسومريين ، بغداد ، دار الرشيد للنشر ، ١٩٨٠ ، ص ١٢ .

- تشير دراسة متاحة إلى أن احتياطي الثروة المعدنية في العراق جدول (١) ، الذي يؤكد وجود كميات كبيرة لبعض المعادن الفلزية كالنفط والغاز والفوسفات والكبريت ، وقلة من المكتشف للعديد من المعادن اللافلزية كالحديد والخرصين والرصاص ، وقد أسهمت تقديرات هذه الثروة الملموسة على توسيع نطاق مقياس الثروة في العراق ، أن أديرت على النحو المناسب من قبل صانعي السياسات الاقتصادية ، خاصة أنها تمثل موارد قابلة للنفاذ تتناقص بزيادة الإنتاج ، بدلالة ما يحدث اليوم وكما ذكرتها الأخبار .

جدول (١) الثروة المعدنية في العراق

ت	المادة	الاحتياطي
١-	النفط	١٠٠ مليار برميل
٢-	الغاز	٣١٠٠ مليار متر مكعب ^(١)
٣-	حجر الكلس	٢١٧٧ مليون طن
٤-	الدولومايت	٣٣٠ مليون طن
٥-	أطيان السمنت	٤٤٨ مليون طن
٦-	أطيان الطابوق	٢٨٦ مليون متر مكعب
٧-	الجبس	١٣٠ مليون طن
٨-	الحصى والرمل	٢١٩٦ مليون متر مكعب
٩-	رمال المرو (الزجاج)	٧٤,٦ مليون طن
١٠-	الكاولين	٥٦ مليون طن
١١-	الفوسفات	٥٢٣ مليون طن
١٢-	الكبريت	١١٣ مليون طن
١٣-	النيثونايت	٠,٦٥ مليون طن
١٤-	الملح (عدا مياه البحر)	٤٦ مليون طن
١٥-	خام الحديد	٦١ مليون طن
١٦-	الخاصين والرصاص (فلزات نقية)	١,٢ مليون طن ^(٢)

المصدر

(١) OPEC Annual statistical Bulletin , 1992 , The Secretariat
Organization of The Petroleum Exporting Countries , Vienna , 1993 ,
pp.36-38.

(٢) هشام عبد الجبار وخلدون صبحي البصام ، التقرير التوضيحي لخارطة العراق الجيولوجية
الاقتصادية ، بغداد ، مطبعة المديرية العامة للمسح الجيولوجي والتعدين ، ١٩٨٥ ،
ص ص ٨-٩.

(وهناك تعديل كبير في الاحتياجات الخاصة بالمعادن اعلاه ترفع ارقامها عالياً ولاسيما النفط والغاز)

- يمكن القول بأن العراق يتميز بفترة نمو طويلة تتراوح ما بين عشرة أشهر في صلاح الدين وراخو ، وأحد عشر شهراً في السليمانية واثنًا عشر شهراً في الجهات الأخرى من القطر ، وأن دل هذا على شيء فانه يدل على أن مناخ العراق من الناحية الحرارية ومن حيث طول فترة النمو ملائماً للإنتاج الزراعي ، سواء كان لإنتاج المحاصيل الشتوية ، أم الصيفية التي يمكن أن تتعاقب زراعتها بشكل مستمر على مدار السنة ، أينما كانت التربة ملائمة والمياه متوفرة سواء كان مصدرها الأمطار أم الري .

- لموقع العراق الجغرافي أثر مهم في سير تأريخه وتركيب سكانه التاريخي ، لأنه يقع بين منطقتين ، الملحوظ عليهما التباين بتضاريس سطح الأرض والتشابه من حيث قلة الكلا والمرعى أي شحه أسباب العيش ، ففي أطرافه الشمالية والشرقية مناطق جبلية ومن الغرب والجنوب الغربي مناطق صحراوية مقللة ، مما جعل العراق محط أنظار أقوامها وهجراتهم إليه منذ أبعد عصور ما قبل التاريخ ، فمن المنطقة الأولى نزحت إلى العراق أقوام عديدة من بينها جماعات من أصول الأقوام الهندو - أوروبية ، ومن المنطقة الثانية (مهد الأقوام السامية) نزحت إليه الأقوام السامية المختلفة ومنها القبائل العربية التي يرجع إلى أصولها القسم الأعظم من سكان العراق الآن ، وتنامي الجميع على هذه الأرض الكريمة وعمروها ، وكشفوا عن فاعليتهم على الصعيدين العربي والإسلامي^(١).

وتكشف متابعة الموضوع في كتب التاريخ والجغرافية والسياسة في تطور ظواهر الحياة العامة التي منها جوانب توزيع السكان على أساس الخصائص الدينية والقومية التي استوجبت تقسيماً جديداً وفقاً لذلك واشتقاقاً منه كما هو معلوم ودلت عليه الإحصاءات المتعاقبة مثل تعداد ١٩٧٧ جدول (٢) وأصبح هذا التقسيم قاعدة للتعامل القومي أو الديني أو السياسي كما هو معروف اليوم في العراق وفق متطلبات قوات الاحتلال ومن سار معهم ، ولن نعرض له هنا .

ومهما يكن من أمر تبرز حقائق مهمة من سكان العراق معروفة بنتائجها ، وتشمل نمو السكان ومخزون المهارات والمعارف البشرية وصناع السياسة وما من شأنه تطوير البلد وتوسيع مقياس الثروة فيه.

(١) طه باقر ، مصدر سابق ، ص ص ٢٤ - ٢٥ .

جدول (٢) التركيب القومي لسكان العراق تعداد عام ١٩٧٧.

ت	القوميات	العدد	النسبة %
١-	العربية	٩٧٠٢٨٤٩	٨١,٨
٢-	الكردية	١٨٩١٨٨٧	١٥,٩
٣-	الفيلية	١١٥١٥	٠,١
٤-	التركمانية	١٣٧٢١٩	١,١٥
٥-	السريانية	٦٢٨١٩	٠,٥٣
٦-	الأثورية		
٧-	الأرمنية	١٣٧٥٥	٠,١٢
٨-	اخرى	١١٦٩٢	٠,١٠
٩-	غير مبين	٣٠٨٨٤	٠,٣٠
١٠-	المجموع	١١٨٦٢٦٢٠	١٠٠

المصدر: نتائج التعداد العام للسكان في العراق عام ١٩٧٧.

- أن الموقع الجغرافي البحري العراقي الممتد على مياه الخليج العربي بساحل يصل طوله إلى حوالي ٣٠ ميلاً بحرياً يبدأ من رأس البيشه إلى أم قصر^(١). خريطة (١) .
ومهما كانت ظروف هذا الساحل والخليج ، فهو يعد منطلقاً أساسياً لتوجه العراق البحري ووسيلة مباشرة للاتصال الخارجي وقاعدة لنشاط بحري متنوع .
على الرغم من أن هذه الظواهر ودلالاتها التي ذكرت ، لم تجمع كل ظواهر العراق الجغرافية لأنها كثيرة ، لكنها أبرزت جانباً وفق منهج البحث في جوهره يرسم شخصية العراق المميزة بوفرة موارده الطبيعية والبشرية ، ونأخذ منها النفط على انفراد وكما يأتي :-

(١) عبد الوهاب عبد الستار القصاب ، العراق والمحيط الهندي دراسة في تأثير الموقع الجغرافي من وجهة النظر البحرية ، بغداد ، الجامعة المستنصرية ، معهد الدراسات الآسيوية والإفريقية ، ١٩٨٦ ، ص٢٣.

خريطة (1) : ساحل العراق على الخليج العربي.



المصدر : مديرية المساحة العسكرية ، خريطة إيران ، ١٩٨٢ .

ثانيا - الموارد النفطية

- زيادة الاحتياطي النفطي:

قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) (ابتغوا الرزق في خبايا الأرض)^(١) وكان للعراق نصيبا وافرا في النفط مثلما ورد سابقا ١٠٠ مليار برميل ترتفع مستقبلا إلى ٢١٤ مليار برميل ، ومن أمثلة المقاييس المتغيرة والمرتفعة التي تذكرها التقارير العراقية والشركات العالمية التي كتبت في العقدين الأخيرين على أيدي أمهر الجيولوجيين والفائلة بأن العراق ما زال ينتج نفطه من عصرين جيولوجيين فقط وهما الثلاثي والطباشيري بينما هناك ترسبات نفطية هائلة لا يمكن تصورها تعود إلى العصر الجوراسي الذي هو العصر الرئيسي المنتج اليوم في كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ، وما زال العراق يضم احتياطياً مخزوناً تحت الأعماق ولم ينتج منه إطلاقاً إضافة إلى صخور حقبة الحياة القديمة ، وهذه تحتوي على نفوط كل من المملكة العربية السعودية وعمان التي لم ينتج منها في العراق شيء .

وعليه ، فإن التقديرات لإستراتيجية احتياطيات العراق ستتفوق في السنوات القادمة تفوقاً مذهلاً على السعودية صاحبة أعلى احتياطيات نفطية في العالم اليوم ، (تبلغ الاحتياطيات النفطية السعودية المثبتة ٢٦٣ مليار برميل ، إي - ٢١% من الاحتياطيات العالمية المثبتة) .

وتشير التقديرات أيضاً أنه ستزيد نسبة احتياطي نفط العراق في العالم لثلاثين عاما قادمة (٢٠٠٩ - ٢٠٣٩ ، وأن الآبار المنتجة في العراق التي تتراوح بين ١٥٠٠ - ١٧٠٠ ، بئر من المتوقع أن تصل باستكمال

التنقيب إلى ما لا يقل عن ١٠٠ ألف بئر^(٢). وقد صاحب هذا الاحتياطي استخدام النفط بالعديد من ضروريات الحياة المدنية والعسكرية ، ويستخدم النفط أساساً كمصدر رئيس للطاقة وكذلك في أعمال التشحيم ، وبتركيزه يمكن الحصول على العديد من مواد الوقود مثل البنزين والكيروسين والجازولين والسولار ، وقد يستخدم النفط على حالته الطبيعية في أعمال رصف الطرق ، وقد أمكن إنتاج الكثير من المواد النفطية التي تستخدم في الصناعة الكيميائية ، والمذيبات والمنسوجات والإصباغ والمطاط واللدائن والعطور والبروتينات والمتفجرات وغيرها من المواد الحديثة .

(١) ابن الأثير ، النهاية في غريب الحديث ٢ / ٣ .

(٢) سيار الجميل ، الموقع الجغرافي للعراق وأهميته الإستراتيجية ، في كتاب العراق دراسات في السياسة والاقتصاد ، ابو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، ٢٠٠٦ ، ص ص ٣٠ - ٣١ .

ويتصل ذلك بزيادة عدد سكان العالم وما يصاحب ذلك من حاجاتهم إلى مصدر للطاقة لا يمكن توفيره بصورة رئيسة إلا عن طريق البترول على الرغم من محاولات استخدام الطاقة النووية والشمسية وسدود المد ، كما أنه أصبح مصدر أساسي للمال والثروة وركيزة أساسية من ركائز الميزان التجاري بالنسبة للدول المالكة له على الرغم من عدم وجود ثبات أو دقة بالتوقعات لأسعاره ، لكنه على سبيل المثال ارتفع من ٢٠ دولاراً للبرميل إلى ٤٥ و ٥٥ وأكثر ومن المتوقع أن يستمر أعلى من ٤٠ دولاراً للبرميل .

ويضاف إلى الاحتياطي النفطي مورداً آخر يأخذ مكانه في تراكيبه وهو الغاز الطبيعي المصاحب للنفط في الحقول المختلطة مثل (الرملية ، جمبور ، باي حسن ، الزبير ، بطمة ، عين زالة) علماً هناك مناجم غاز غير مختلطة ومكتشفة ولم تدخل مرحلة الإنتاج بعد مثل (كورمور ، أرطاوي ، ججمال)^(١).

بعد ذلك جديرٌ بنا أن نتأمل أرباح هذه الثروة ، إذ لم يتم توظيفها بالشكل السليم فضلاً عن الدور الذي تؤديه في البلد وخارجه ، ولكن الشواهد التي جاءت بها الأحداث تقلل من هذه التأملات ودلالاتها ونبينها عندما تدعو حاجة البحث إليها .

ولكي نطلع على التوزيع الجغرافي لهذا الاحتياطي ، لا بد من النظر إلى خريطة (٢) التي تكشف انتشارها دون فواصل واضحة كمجموعة متكاملة يرسم انتسابها العراق كصفة متميزة . لكن هناك مسميات إقليمية جديد مصاحبة للأحداث في العراق قد يعتمدها السياسيون لتقسيم إقليمي جديد لحقول الاحتياطي هذه . ويبدو هذا واضحاً اليوم . وقد صاحب النفط أحداثاً اقتصادية وسياسية لا بد من ذكرها وكما

يأتي :-

(١) عبد المنعم عبد الوهاب وآخرون ، جغرافية النفط والطاقة ، الموصل ، دار الكتب للطباعة والنشر ، ١٩٨١ ، ص ٤٣١ .

١ - الاقتصادية:

العراق أقدم أقطار الوطن العربي بعد مصر إنتاجاً للبترول إذ بدأ إنتاجه لأول مرة في عام ١٩٢٧ من حقل نفط خانة على الحدود العراقية الإيرانية ، وخصص إنتاج هذا الحقل لسد الحاجة المحلية بعد تكرير إنتاجه من البترول في مصفاة الوند القريبة من الحقل المذكور ، وفي عام ١٩٣٤ بدأ الإنتاج من حقل كركوك^(١).

ويكشف جدول (٣) إنتاج العراق اليومي من النفط بين عامي ١٩٩٠ - ٢٠٠٣ . ويدل على معيار مختلف من سنة لأخرى ، مثل معدل إنتاج النفط في عام ١٩٩٠ يصل إلى ٢,١ مليون برميل ، بينما في عام ١٩٩١ انخفض إلى ٢٨٢٠٠٠ برميل في اليوم ثم تصاعد شيئاً فشيئاً ليصل إلى في عام ١٩٩٨ إلى ٢,١٨١,١ مليون برميل في اليوم ، ويدل هذا

الإنتاج ولا نرجع إلى أسبابه ، على قلة في الإنتاج وتذبذبه لا تتناسب مع كبر المخزون ، ويمكن أن نلتمس في هذا المخزون مستقبلاً تطور الحياة المدنية في العراق ، لو كان هناك نهج وطني سليم في إدارته واستثماره ، بمعزل عن قوات الاحتلال وغيرها ، والتعامل الاستراتيجي السائد الآن مع الشركات النفطية .

(١) احمد حبيب رسول ، الموارد الاقتصادية ، الجزء الثاني ، بغداد ، مطبعة جامعة بغداد ، ١٩٨١ ، ص ١٩٢.

جدول (٣) إنتاج النفط العراقي منذ عام ١٩٩٠ .

ت	السنة	إنتاج النفط (إلف برميل يومياً)
١-	١٩٩٠	٢,١١٢,٧
٢-	١٩٩١	٢٨١,٨
٣-	١٩٩٢	٥٢٦,٢
٤-	١٩٩٣	٦٥٩,٥
٥-	١٩٩٤	٧٤٨,٧
٦-	١٩٩٥	٧٣٦,٩
٧-	١٩٩٦	٧٤٠,٤
٨-	١٩٩٧	١,٣٨٣,٩
٩-	١٩٩٨	٢,١٨١,١
١٠-	١٩٩٩	٢,٧١٩,٨
١١-	٢٠٠٠	٢,٨١٠,٢
١٢-	٢٠٠١	٢,٥٩٣,٧
١٣-	٢٠٠٢	٢,١٢٦,٥
١٤-	٢٠٠٣	١,٣٢٨,٠

المصدر : علي حسين ، مستقبل تمويل الصناعة النفطية العراقية ، أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، ٢٠٠٦ ، ص ٢٠ .

٢ - السياسية

يمكن أن نحدد خطوات للحكومات العراقية ، لوضع اليد على الشركات النفطية العاملة في العراق وصولاً إلى التأميم وسيطرة الدولة ثم محاولات تقليص هذه السيطرة ، كما يأتي :-
العراق أول قطر عربي أتخذ الإجراءات الكفيلة بتحرير أرضه من سيطرة الشركات النفطية الاحتكارية وذلك بإصدار قانون ٨٠ لسنة ١٩٦١ ، الذي أعاد للعراق ٩٩,٥% من الأراضي المشمولة بامتيازات شركات النفط الأجنبية العاملة في العراق وترك للشركات المذكورة ١٩٣٧ كيلو متراً مربعاً تمثل حقول الآبار المنتجة فعلاً من أصل ٤٥٣ ألف كيلو متر مربع هي مجموع مساحة العراق ، وقانون ٢٤ لسنة ١٩٧٠ الذي ألغيت بموجبه مادة مذكورة في القانون رقم ٨٠ ، المادة ٣ التي تنص :

((لحكومة الجمهورية العراقية إذا ارتأت تخصيص أراضي أخرى لتكون احتياطا للشركات على أن لا تزيد على مساحة المنطقة المحدودة لكل شركة)) وبذلك أغلق الباب نهائياً لأي تفكير في إمكانية ، الاستفادة من الثغرة المذكورة^(١).

وكان العراق أيضاً أول قطر عربي حرر نفسه من التبعية لشركات النفط الاحتكارية بتأميم نفطه وذلك بعدد من القوانين اعتباراً من اليوم الأول من حزيران عام ١٩٧٢ وحتى عام ١٩٧٥ ، وبذلك سيطرت الحكومة العراقية على كل إنتاج القطر من النفط .

ويحمل تتابع التاريخ حركة لها شأن كبير في مسار ذلك وأحوال سكان العراق أيضاً باحتلال العراق في ٩ / ٤ / ٢٠٠٣ وقرار سلطات الاحتلال برقم ٣٩ لعام ٢٠٠٣ الذي سمح بالامتلاك الأجنبي الكامل في كل الصناعات العراقية باستثناء النفط والموارد الطبيعية الأخرى (من غنائم الاحتلال الخاصة)

وهناك من يدعو إلى خصخصة النفط العراقي أو بعض الحقول منه وما يتبعه وتقضي به السياسة في العراق اليوم ، بتخطيط دولي وأوامر الإدارة الأمريكية خاصة .
أمّا بالنسبة إلى عمليات نقل وشحن النفط العراقي فله منافذ مختلفة : محطة تحميل البصرة ، ومحطة تحميل خور العمية ، وخط الأنابيب التركي ، والسوري ، والسعودي ، قد يضاف إليها مستقبلاً الأردن والكويت ، وهذا وفر للعراق مرونة في توصيل نفطه إلى سواحل البحر المتوسط وموانئ الخليج العربي حسب الظروف السياسية والاقتصادية مع هذه الدول أو المنطقة .

(١) سعدون حمادي ، مذكرات وآراء في شؤون النفط ، بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٨٠ ، ص ص ٦٤ - ٦٥ .

ولا بد من الإشارة إلى مشروع تصدير الغاز الطبيعي إلى تركيا التي عرضت على العراق عام ١٩٦٦ هذا المشروع ، تصدير الغاز من جنوب العراق إلى تركيا ، وقد وافق العراق على ذلك ، ووقع الاتفاق في عام ١٩٦٧ ، حيث تعهد العراق بتجهيز تركيا بكمية من الغاز الطبيعي مقدارها ٣٠٠ مليون قدم مكعب باليوم تصل إلى ٦٠٠ مليون قدم مكعب ولمدة عشرين سنة ويتحمل الجانب التركي تمويل المشروع كلياً ، وتسدد حصة العراق من عوائد الغاز خلال فترة لا تقل عن ١٢ سنة ، وفعلاً وقع في آذار ١٩٦٨ عقد مع شركة بكتل الفرنسية لهذا الغرض وحددت كلفة المشروع ، ٣٧٥ مليون دولار تصل إلى ٤٤١ مليون دولار وبفترة إطفاء ١٤ عاما وقد عرض الجانب التركي سعراً للغاز هو ١٨,٧ سنتاً لكل ألف قدم مكعب بينما طلب الجانب العراقي ٣٨,٧ سنتاً ، لكل ألف قدم مكعب ولم يتم الاتفاق على ذلك ، واقترح العراق استبدال هذا المشروع بمشروع اصغر حجماً يقتصر على تصدير الغاز الطبيعي من الحقول الشمالية فقط ، وفعلاً تم الاتفاق بين الطرفين على ذلك في كانون الثاني ١٩٧١ وقام الجانبان بإجراء دراسات حول المشروع اقتصادياً وفنياً ، واختلفت وجهات النظر اقتصادياً للمشروع الذي حدد حجمه بتصدير ٢٠٠ مليون قدم مكعب يوميا لمدة ٢٠ سنة ، ويكلف المشروع ٢٥٨٢ مليون دولار ويحصل العراق من المشروع عوائد صافية هي ٩٦ مليون دولار سنوياً خلال مدة ٢٠ سنة (١,٩٢٠ مليار دولار) ، بينما تكون العوائد الصافية للجانب التركي هي ٢٠٧١ مليون دولار خلال نفس المدة .

ويشير الجانب العراقي إلى أن (النتيجة الفاشلة) التي انتهت اليه هذا المشروع كانت لمصلحة العراق ، لأن الغاز الطبيعي في شمال العراق لن يكون كافياً في المستقبل لسد الحاجة المحلية للمصانع وللأغراض المنزلية^(١).

وبقى استغلال الغاز الطبيعي بعيداً عن هذه التوقعات ، حيث بلغت نسبة الغاز المصاحب المحروق أكثر من ٨٥% من الكمية المستخرجة كمعدل للسنوات ١٩٥١ - ١٩٨٤ جدول (٤) واستمرار هذا فيما بعد يعني ضياع هذه الثروة تدريجياً وعدم القدرة على تعويضها لأن الغاز من المواد النابضة غير المتجددة .

(١) سعدون حمادي ، مصدر سابق، ص ص ٦٦ - ٦٧.

جدول (٤) قيمة الغاز المحروق في العراق للسنوات ١٩٥١ - ١٩٨٤ .

ت	السنة	الكمية المحروقة بليون قدم مكعب	السعر لكل ألف قدم مكعب	القيمة مليون دولار
١-	١٩٥١-١٩٧٣	٣٠٤٠	٣٠ سنت	٩١٢
٢-	١٩٧٤ - ١٩٨٤	٣٢٦٢	٣ دولار	٩٧٨٦
٣-	المجموع	٦٣٠٢	—	١٠٦٩٨

المصدر: وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحاسبات القومية دراسة رقم ٦٥١، تطور استثمار الغاز الطبيعي في العراق للسنوات ١٩٦٨ - ١٩٨٥ ، ص ٣٢.

٣- أهمية النفط في الاقتصاد العراقي :

للإعراق مكانة اقتصادية متميزة بين دول الوطن العربي ، وربما هي الأكبر فيما بينها ، وذلك بسبب اجتماع عدة مقومات منها : سهولة أرضه وخصبها ومراعي ماشيته ووفرة مياهه ومناطق أهواره وبحيراته ، والخير الهائل من الثروات النفطية والغازية المصاحبة لها ، والكامنة في حقوله الوطنية ، وكثره خاماته الأخرى مثل الكبريت والفوسفات والملح والعديد من المعادن الفلزية مثل خامات الحديد والرصاص والنيكل وغيرها ، والإمكانات السياحية الدينية والتاريخية ، وغيرها .

والعراق قطر فتي بفتوة وشباب سكانه الذين يكونون قاعدة واسعة للأيدي العاملة المنتجة والخدمة العسكرية ، فضلا عن ارتفاع درجة ثقافتهم ووعيهم الوطني والقومي وتنوع حرفهم وكثير من المميزات الأخرى .

وبهذه يمكن أن نتبين خيارات العراق والقدرة على بناء اقتصاد شمولي تتقاسمه هذه الثروات ، لكن الواقع السائد أو النشاط الاقتصادي القائم والملحوظ هو استخراج النفط وبيعه بوصفه مصدر للإيرادات المالية المتأتية من تصديره بصورة رئيسية ، لتلبية متطلبات الدولة ، أي الاقتصاد المعتمد على تصدير سلعة رئيسة واحدة هي النفط^(١). وهو ما يدركه بوضوح أهل

(١) محمد رضا ناصر وزميله باقر عبد ، حجم التبادل التجاري بين العراق وإقطار العالم حسب الفئات الاقتصادية الموحدة للفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٤ دراسة رقم ٤١٦ ، بغداد ، الجهاز المركزي للإحصاء ١٩٨٧ ، ص ٢٤.

العراق وغيرهم لأسباب مختلفة ، ومن بينها حقيقة جوهريّة تتصل بمنهج الدولة وفلسفتها الاقتصادية ومسؤوليتها التي يجب أن تحقق الغاية المثلى لمواطنيها .

ويلاحظ أن السلطة (الإدارة) في سياق حكم العراق توزعت على فترات تعددت نماذج الحكم فيها ، ومن الضروري أن نشير إليها كما يأتي:

ثالثاً : التاريخ السياسي للعراق

من الممكن تقسيم التاريخ السياسي للعراق على ثلاث مدد رئيسة هي العهد الملكي والعهد الجمهوري مع تغير أنظمة الحكم فيه ، وفترة أخرى بعد عام ٢٠٠٣ تأخذ منعطفاً خاصاً وفق حسابات سوقية للولايات المتحدة الأمريكية ، تحقق بها هيمنة مطلقة على العراق . مهما كانت قاعدة التعامل ونوع السلطة على العراق . فيها خليط من الحوادث الزمانية والمكانية والخطأ أو الصواب وحياة الاستقرار أو الاضطراب وغيرها ، وكلها تتداخل بحيث يصبح من العسير بحث مجملها في هذه الدراسة فضلاً عن الكلام عنها لانه ليس من شأن البحث ، وقد التفت إليها العديد من الباحثين وتركت سمات واضحة على العراق بنوعية السياسة السائدة في البلد ونوعية القادة والحركات العسكرية وغيرها .

ويمكن أن نطلع على أحداث غيرت من موازين الثقل العراقي وتركت سمات سلبية واضحة عليه في حاضره ومستقبله نشير إلى ما سمي بالقادسية (الحرب العراقية - الإيرانية) من عام ١٩٨٠ - ١٩٨٨ والتي سارت بالبلاد نحو كارثة حقيقية لن أعلق عليها تاركاً ذلك لسعة أفق القارئ ، وأصبحت متغيراً يضعف قدرات البلد المعنوية والمادية .

وفي ضوء هذا المتغير الذي لم يحسب له ، بدأت صفحة جديدة في تاريخ الحروب العراقية والتي تتصل بأحداث أب عام ١٩٩٠ وحتى الاحتلال الأمريكي البريطاني للعراق عام ٢٠٠٣ .

جاء الفعل العسكري ضد العراق نتيجة دخوله الكويت ، والذي رسمته أطراف دولية معروفة ونفذته بأساليب مباشرة وغير مباشرة لإخراجه منها وفرضت هيمنتها على مسرح العمليات وتكبیده خسائر فادحة بالأرواح والمعدات ، ثم مايمكن أن نعدّه بحرب الاستنزاف أي الاستهلاك التدريجي لما تبقى من قواه وإرهاقه والنيل من معنوياته والأضعاف المستمر لمقدرته على الرد والمقاومة^(١).

وبعد عام ٢٠٠٣ جاء الاحتلال الأمريكي واضحاً وشاملاً ومتجهاً نحو هيمنة كاملة على مقدرات العراق الاقتصادية والسياسية معاً وعلى مدى طويل إلى حد لا يبدو معه الانفكاك منه سهلاً .

(١) اسماعيل صبري مقلد ، الإستراتيجية والسياسة الدولية المفاهيم والحقائق الأساسية ، بيروت ، مؤسسة الأبحاث العربية ، ١٩٨٥ ، ص ١٦٣ .

كل تلك الأمور وغيرها تدل دلالة واضحة وأكيدة على خسائر لا مبرر لها ، قد تكون محسوبة أو غير محسوبة العواقب ، لا تعير أية أهمية لأرواح الناس يضاف إليها الأعباء المالية على العراق .

وهكذا كانت لها اكبر الأثر على الاقتصاد العراقي لا بد من مناقشتها بصورة واضحة وكما يأتي :

رابعاً : الآثار المالية على العراق

سنعرض على سبيل المثال وضع العراق المالي قبيل حرب عام ١٩٨٠ ، حيث تراكم لديه قدر مهم من احتياطات العملات الأجنبية بما يقرب من ٣٥ مليار دولار بفضل الفائض الكبير الذي تحقق لميزان مدفوعاته آنذاك من عوائده النفطية^(١). أي هناك علاقة مباشرة بين ما يفيض النفط فيه من مورد منتشر على أرض العراق وتوفير التمويلات اللازمة للبلد ، وعند إضافة موارد أخرى موجودة في البلد تتكامل معه ، وتوحي لأجياله القادمة بعالم يجمع بين سرمد الماضي وتطلعات المستقبل .

وهذا أمرٌ يعد من محاسن البلد ومزاياه التي أظهرت فضله ، ومن خلال الحرب العراقية الإيرانية تتضح معالم أخرى يتناقل الباحثين إخبارها بما أصاب العراق . وفق تخمينات نأخذ منها :

من بين الأضرار التي تكبدها الاقتصاد العراقي خسارة ما يقرب من ٦٢ مليار دولار من العائدات النفطية واستنزاف ما يتراوح بين ٣٥ - ٤٠ مليار دولار من أرصدة الاحتياطات الأجنبية وتراكم الديون الخارجية التي قدرت بنحو ٤٢ مليار دولار لدول غير عربية و ٣٥ مليار دولار لدول عربية وتحمله نفقات عسكرية اضافية قدرها ١٠٥ مليار دولار وتدمير بنى تحتية بما يعادل ٣٠ مليار دولار .

وعلاوة على هذه الخسائر المالية فقد توقفت عملية التنمية الاقتصادية جراء غياب الاستثمارات وتجديد شريحة واسعة من الأيدي العاملة لخوض الحرب والنقص الشديد الذي عانتها القطاعات الاقتصادية الإنتاجية في مدخلات المواد الأولية وقطع الغيار والمعدات الرأسمالية . ونتيجة لذلك بات الناتج المحلي الأجمالي (محسوباً بالأسعار الثابتة) يميل إلى التراجع بنسبة ١,١% سنوياً خلال سنين الحرب ليسجل خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٩ خسارة

(١) علي حسين ، مصدر سابق ، ص ٣.

أجمالية قدرها ٣٤٢ مليار دولار تقريباً (بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٠) فضلاً عن الخسائر الفادحة في الأرواح والتأثيرات النفسية المرعبة والدمار الاجتماعي الذي لحق بشعب العراق^(١). وفي جميع الأحوال لا يمكن أن يكشف بالكامل عن آثار تلك الفترة المأساوية بما أصاب العراق فعلاً على الرغم ما ذكر عنها ، وأثارها سنتظّل قائمة أمداً طويلاً ، ومنها تفاقم الديون على العراق الذي يمتلك المورد النفطي لسد هذه الديون ، وأصبح هذا المورد بتبعية دولية ليسدد مبالغ كبيرة على حساب التنمية والبناء .

ولن نستحسن دخول الجيش العراقي إلى الكويت ولن ندخل في تفاصيل دخوله ومسار الأحداث بعد ذلك لكن نشير ولو عابراً إلى استنتاجات تتعلق بتقديرات تكلفة الاضرار التي أصابت البنى التحتية العراقية التي تقدر بحوالي ٢٣٢ مليار دولار^(٢). وقدرت القيمة الكلية للمطالبات التي قدمت إلى لجنة التعويضات التابعة للأمم المتحدة بحوالي ٣٤٩,١ مليار دولار^(٣).

أن هذا الحجم المقدر للخسائر النقدية المترتبة على العراق قد يزيد أو يقل ، لكن في المقابل سيكون الدخل النفطي العراقي رهينة لها لسنين قادمة ممتدة في مستقبله ومظاهر أخرى للتدمير غير مؤشرة إحصائياً تنقل لنا صورة أكبر للمأساة تشير الإحداث أليها .

وهكذا كانت القرارات عن مجلس الأمن مثل قرارات ٦٦٥ و ٦٧٠ و ٦٧٨ ، وتنصب هذه المجموعة من القرارات أساساً على المسائل المتعلقة بالحصار البحري والجوي أو بنطاق العقوبات (القرار ٦٦٦ مثلاً والذي يجعل الحضر الاقتصادي شاملاً الغذاء والدواء ما لم يتم توزيعها بمعرفة الأمم المتحدة والصليب الأحمر وبها تم عزل العراق وحصاره وتحقيق إحدى الأهداف بتدميره وتغير موازين القوى في المنطقة.

الى هذا اليوم لم تسجل بدقة مجريات الحياة اليومية وحوادثها في العراق أثناء الحصار ولم يكتب على وجه التفصيل عن أحداث تلك الأيام المظلمة التي مر بها الشعب العراقي وعاشها بكل معاناتها وقسوتها ومرارتها ، وما كتب لا يعد أن يكون صوراً محدودة لا نستطيع أن نكون منها الصورة الشاملة المطلوبة،وأضاف إليها انتقال العراق من صورة إلى أخرى أكثر دماراً مؤرخة بدايتها في ٢٠ / ٣ / ٢٠٠٣ بحجج عديدة ينبغي أن ينظر إليها نظرة تحليلية شاملة لا نركز عليها في البحث،بل التركيز على الصورة التي رسمت للبلد والنفط منها ويمكن إضافتها للفترات السابقة بطريقة تخدم البحث المحايد البعيد تماماً عن الأهواء وعن أي غايات أخرى،أراجع نفسي والقارئ فيها في مختصر بسيط جداً وكما يأتي :-

(١) محمد علي زيني ، الاقتصاد العراقي الواقع الحالي وتحديات المستقبل ، أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ٢٠٠٦ ، ص٧.

(٢) المصدر نفسه ، ص٩.

(٣) المصدر نفسه ، ص٣٥.

خامساً : تقدير دالة الأحداث : نظرة شاملة .

نتمنى الأمن والسلامة للعراق ، لكن استقراء ظواهر الأحداث ودلالاتها التي تسود العراق خطوة أولية ضرورية للتحليل العلمي يمكن أن نتلمس في تضاعيفها ملامح واضحة بصيغها المختلفة مثل :

- مهما يقال عن فترة الاحتلال العسكري الأمريكي للعراق والانسحاب وعدد القوات وطبيعة الحكم في العراق وبناء مؤسسات الأمن والجيش والإدارة المدنية فيه ، لا بد أن يتأثر بطبيعة النهج الذي تنتهجه الولايات المتحدة في الوقت الحاضر والقادم لغايات معينة في السلوك الأمريكي .

- ربما تحاول الولايات المتحدة الأمريكية إقناع الشعب العراقي بأن نواياها حميدة فيما يتعلق بالنفط العراقي و أن ثروة النفط سوف تستخدم لفائدة الشعب العراقي مثل قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ في ٢٢ / ٥ / ٢٠٠٣ : أن كل مبيعات النفط العراقي سوف يراجعها مجلس دولي للاستشارة والمراقبة ، وإن كل عائدات المبيعات ستودع في صندوق لتنمية العراق ، يوزع دخله بتصرف من سلطة التحالف المؤقتة بعد استشارة السلطة العراقية المؤقتة حينذاك ، لأغراض إنسانية و أخرى تتعلق بإعادة الأعمار وتفيد الشعب العراقي ، وعن جبران خليل جبران نقول :

(ويل لأمة تحسبُ المستبَدَّ بطلاً

وترى الفاتح المذلّ رحيمًا) .

وهناك الكثير من الآراء والاجتهادات للربط بين الاحتلال والنفط مثل قول السير اندرو غرين ، وهو سفير بريطاني سابق في السعودية : ((هناك تعليلان في العالم العربي لأهداف هذه الحرب . الأول وهو النفط الموجود

في العراق والثاني وهو تخليص إسرائيل من عدو إستراتيجي)) . أما جيمس أكنز وهو سفير سابق للولايات المتحدة لدى السعودية ، فهد يؤمن بشدة ويروج للرأي بأن النفط ورغبة الولايات المتحدة للسيطرة على مصادره يمثلان المحور الأكثر تأثيراً في توجه وتفكير الإدارة الأمريكية^(١).

الرأي الثاني متصل بالأول ، بل يوجد غيرها الكثير ، وهذا أمر تشهد له السنوات، وما نسمعه منهم تقتضيه سياستهم التي تكون على الوجهين .

(١) رمزي سلمان ، في كتاب : احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٤ ، ص ص ٩١٢ - ٩١٣ .

العراق قد لا يشارك في صنع القرار الخاص بعائدات النفط واستخداماتها من خلال ما يسعى الأمريكيون له بإدارة عائدات النفط العراقي من خلال ما يسمى مثل (صندوق التنمية العراقية) وما يمثله بمفاهيم أخرى لأهدافهم ، فكيف ستكون للبلد استقلالية اقتصادية في رسم السياسات التي هي من بين أهم أسس البناء الاقتصادي .

- الديون الخارجية والتعويضات التي فرضت على العراق بعد حرب الخليج الثانية ، وأن تحققت إعفاءات جزئية سيبقى الاقتصاد العراقي رهناً لها مدة طويلة تؤثر على العائدات النفطية وبالتالي إعادة أعمارها وتنميته .

- تعد مسألة اجتذاب الاستثمارات الأجنبية إلى العراق ولا سيما إذا ما ارتبطت بثرواته الطبيعية كالنفط مثلاً ، من المشاكل الخلافية ذات الحساسية الشديدة ، لذا فقد ظهر جانبان أحدهما يدعو إلى الأخذ بها وثانيهما يعارضها وكل منهما يعرض مفاهيم خاصة به ، والظاهر أن العراق يسير مع جذب الاستثمارات الأجنبية ، وهذا متغير له إبعاده السلبية على هذه الثروة الوطنية سوف تترتب عليه نتائج اقتصادية وسياسية يصعب على الأرقام تعويضها .

العراق من الدول الأعضاء في أوبك ، ويهدف إلى زيادة الإنتاج إلى مستويات أعلى ربما ٦ ملايين أو ١٢ مليون برميل يومياً أو أكثر ، من المحتمل أن يؤدي ذلك إلى خلاف مع الأوبك ، ويعطي فرصة لهبوط الأسعار ، وتعرض المكامن للنضوب السريع بمرور السنين .

- هناك تفاصيل معروفة لا بد أن تؤثر على الثروة النفطية من بينها ، المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في البلد والضعف العام في الحكومة وتخريب خطوط أنابيب التصدير ، وخطوط أنابيب النفط الخام التي تغذي مصافي التكرير المحلية ، والتهريب المستمر للمنتجات النفطية ، والوضع الأمني المتردي والخطف واخذ الرهائن والانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي ، وغيرها ، وقد تشدد حيناً وتخفت حيناً آخر تبعاً لأوضاع العراق .

- مع التعقد الشديد لمشكلة ترسيم الحدود في الوطن العربي التي تتضمن العديد من الأبعاد ، كالبعد الجيوستراتيجي والتاريخي والاقتصادي ، فإنه يمكن القول أن القضية قد تحولت شيئاً فشيئاً في وقتنا الراهن إلى أن يكون بعدها الاقتصادي أكثر بروزاً عن ذي قبل ، وتصاعده مؤخراً بحدود الموارد الاقتصادية مثل النفط ، وتجاوز إيران على حقل الفكه العراقي ، والكويت على حقل الرميلة ، وأعرض عن تفاصيل المكان بما تفرضه حقائق الأمور ، مما له أثر على نصيب العراق فيها .

- لن ندخل إلى أصل ومضمون الفيدرالية ونظام الحكم وتطور أحداث القضية الكردية في العراق ، لكن أشير إلى حقيقة بسيطة وواضحة ومعروفة الآن بكردستان العراق ، فهي منطقة ذات علم ومؤسسات وحكومة ودولة من خلال التطبيق قابلة للإعلان ، فضلاً عن الوضع

المستقبلي لكركوك الغنية بالنفط ، وهي على العموم تشمل مكامن نفطية عديدة من خصائص المكان ، التحكم بجزء كبير من نفط العراق .
وبعد هذا وغيره لا بد أن نتأمل واقع النفط العراقي ونتائج هذه الفترة المظلمة في تاريخنا الحديث.

الخاتمة

بالتأكيد ثمة وجهات نظر أخرى لنفط العراق متباينة مع مؤشرات وإحصاءات هذا البحث ، تعكس مؤشرات اقتصادية وسياسية أخرى في حساب هذا المورد وفرصاً قادمة في تقدير الثروة النفطية والعائدات المالية وفاعلية الحكومة والاستقرار السياسي وغير ذلك من مؤشرات يتم توصيفها بحسب الفرضية المقابلة لهذا البحث .

بهذه التقديرات نصل إلى صيغتين متخالفتين ، تكشف السنوات عن إحداها في قياس الثروة وبأثر ظاهري وإجابة أسئلة رئيسة وأساسية منها : أين تكمن ثروة العراق النفطية ؟ ومع ذلك المؤشرات المرتبطة بهذا تتبع العلمي محتوى ودلالة ، تفصح عن واقع لا يمكن إغفاله وتغاضي عن هذا المورد ، يقف عندها البحث ، لكن يبقى أملنا بالله في أن يحفظ هذا البلد العزيز ويحرر الإنسان العراقي من ذل الظلم والعدوان ، والأخذ به إلى طريق القيم الحضارية السامية ، والله من وراء القصد .

المصادر

- ١- أبن الاثير ، النهاية في غريب الحديث ٣/٢ .
- ٢- باقر ، طه ، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة ، الجزء الاول ، بغداد ، دار الشؤون الثقافية العامة ، ١٩٨٦ .
- ٣- التعداد العام للسكان في العراق عام ١٩٧٧ .
- ٤- الجميل ، سيار ، الموقع الجغرافي للعراق واهميته الإستراتيجية ، في كتاب العراق دراسات في لسياسة والاقتصاد ، ابو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، ٢٠٠٦ .

- ٥- حسين ، علي ، مستقبل تمويل الصناعة النفطية العراقية ، ابو ظبي ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ٢٠٠٦.
- ٦- حمادي ، سعدون ، مذكرات وآراء في شؤون النفط ، بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٨٠.
- ٧- رسول ، احمد حبيب ، الموارد الاقتصادية ، الجزء الثاني ، بغداد ، مطبعة جامعة بغداد ، ١٩٨١.
- ٨- زيني ، محمد علي ، الاقتصاد العراقي الواقع الحالي وتحديات المستقبل ، أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ٢٠٠٦.
- ٩- سلمان ، رمزي ، في كتاب : احتلال العراق وتداعياته عربياً واقليمياً ودولياً ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٤.
- ١٠- سوسه ، أحمد ، حضارة وادي الرافدين بين الساميين والسومريين ، بغداد ، دار الرشيد للنشر ، ١٩٨٠.
- ١١- عبد الوهاب ، عبد المنعم وآخرون ، جغرافية النفط والطاقة ، الموصل ، دار الكتب للطباعة والنشر ، ١٩٨١.
- ١٢- عبد الجبار ، هشام و خلدون صبحي البصام ، التقرير التوضيحي لخارطة العراق الجيولوجية الاقتصادية ، بغداد ، مطبعة المديرية العامة للمسح الجيولوجي والتحري المعدني ، ١٩٨٥.
- ١٣- القصاب ، عبد الوهاب عبد الستار ، العراق والمحيط الهندي دراسة في تأثير الموقع الجغرافي من وجهة النظر البحرية ، بغداد ، الجامعة المستنصرية ، معهد الدراسات الآسيوية والإفريقية ، ١٩٨٦.
- ١٤- مديرية المساحة العسكرية ، خارطة ايران ، ١٩٨٢.
- ١٥- مقلد ، اسماعيل صبري ، الإستراتيجية والسياسة الدولية المفاهيم والحقائق الأساسية ، بيروت ، مؤسسة الأبحاث العربية ، ١٩٨٥.
- ١٦- ناصر ، محمد رضا وصديقه باقر عبد ، حجم التبادل التجاري بين العراق واقطار العالم حسب الفئات الاقتصادية الموحدة للفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٤ دراسة رقم ٤١٦ ، بغداد ، الجهاز المركزي للأحصاء ١٩٨٧.
- ١٧- النصيبي ، أبي القاسم بن حوقل ، صورة الارض ، بيروت ، مكتبة الحياة ، سنة.
- ١٨- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للأحصاء ، مديرية الحاسبات القومية دراسة رقم ٦٥١ ، تطور استثمار الغاز الطبيعي في العراق للسنوات ١٩٦٨ - ١٩٨٥.

Secretariat OPEC Annual statistical Bulletin , 1992 , The
Organization of The Petroleum Exporting Countries , Vienna ,
1993